

موقف الدين من فلسفة المواطنة

بقلم

د / عبد الغني بوالسكك (*)



ملخص

يرتبط معنى المواطنة بالفرد وارتباط هذا الأخير بالوطن في كل أبعاده الرمزية والمادية، ولا يمكن أن يستقل الفرد عن الوطن، رغم أنه يستطيع أن يتجاوز حدود الوطن الضيقة ليصبح مواطناً عالمياً بل وكونياً، ولا يمكن أن نصل إلى هذا البعد السامي للمواطنة إلا إذا استطعنا أن نخلق فضاءً عمومياً تتراجع فيه كل المحددات الضيقة لصالح المحددات العالمية، ومن منطلق أن الفرد يوجد أولاً في حدود دولته، تتكون لديه علاقات وارتباطات جد وثيقة بهذا الوطن أو ذلك، هذه العلاقات والارتباطات تكونها انتماؤه الدينية واللغوية والتاريخية وحتى الجغرافية، وهي المحددات التي تتجلى فيها قدرة الفرد على ممارسة مواطنته. ولكن من بين المنطلقات التي تحدد مفهوم المواطنة وممارستها الفعلية نجد المنطلقات الدينية والسياسية، فالدين لا ينظر إلى المواطنة نظرة ضيقة تنحصر في حدود الوطن الجغرافية، أو رموز كالعلم أو النشيد، بل إنه يؤمن بالعالمية والإنسانية والكونية، مما يرشح الدين لأن يكون أحد المنطلقات في التأسيس للمواطن العالمي، في حين هناك من يرى أن المواطنة تنحصر في حدود الانتماء السياسي والجغرافي، وبالتالي فإن السعي للوصول إلى مواطنة عالمية معناه ممارسة العنف والقوة من الإنسان ضد الإنسان، فلا بد من الإيمان بالتعدد والتنوع الثقافي والهوياتي والحضاري ومن ثمة السياسي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الدين، الغرب، الإسلام، المجتمع، الفرد، الأخلاق

المقدمة

إن المواطنة بالمعنى السياسي هي أن يحترم الفرد مبادئ دولته التي تتمثل في القانون والسيادة ونظام الحكم ومحاوله تجاوز هذه المبادئ يعني تحلي الإنسان عن وطنيته، ولا بد من الانطلاق في

(*) أستاذ محاضر "أ" بقسم الفلسفة - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة باتنة 1 .
boussekekabdelghani@gmail.com

بناء المواطن من هذه الأسس، لأن الأسس الدينية لا تبني المواطنة بل إنها تفتتها وتفككها، كما أن الدين يقوم بحصر المواطنة في مبادئ وأسس لا يمكن أن تتحقق مادام للإنسان إرث اجتماعي لا يمكن أن يلغيه، يتحكم فيه ويوجهه نحو التمسك أكثر بمقوماته، وكثير ما عد المرجعية الأساسية لتفكير الإنسان وسلوكه. من خلال هذا الطرح وذاك يمكن لنا أن نتساءل: ما مفهوم المواطنة؟ وهل الدين والأخلاق في خدمة المواطنة؟ هل يمكن أن ننطلق من الدين لبناء الوطن والمواطن؟ هل المواطنة تتناقض مع أطروحات الدين الذي يريد تجاوز المحدود إلى اللامحدود؟ ليس هذا ما يولد العنف وبالتالي يلغي فكرة المواطن والمواطنة العالمية؟ هل يمكن التأسيس لمواطنة إنسانية؟ وهل المواطنة قيمة أخلاقية؟

1- في مفهوم المواطنة:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أرادت أن تضبط مفهوم المواطنة، واختلفت من ميدان إلى آخر، حيث نجد المعاجم تعطيها تعريفا يرتبط بالأساس بالرقعة الجغرافية، ونجد الموسوعات تحصرها في الانتفاء والهوية، أما العلوم السياسية فتربطها بالدرجة الأولى بالمقومات السياسية، والمبادئ أو العناصر التي تشكل الدولة ومنها القانون، ولذا كان لا بد لنا أن نضبط مفهوم المواطنة من الناحية اللغوية ثم من الناحية الاصطلاحية.

أ) من الناحية اللغوية:

يذكر صاحب كتاب: "المواطنة في الشريعة الإسلامية، أن كلمة مواطنة من الناحية اللغوية مأخوذة من "مصدر الفعل واطن، ووطنه على الأمر أضمر فعله معه، فإن أراد معنى وافقه واطنه، وقيل واطنه على الأمر وافقه عليه، أو واطن القوم عاش معهم في وطن واحد، كما هو الشأن في ساكنه بمعنى سكن معه في مكان واحد، ووطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولدا"⁽¹⁾.

من هذا المعنى يفهم بأن المواطنة تعني المكان والموقع والمسكن، بمعنى الوطن الذي يقطنه الإنسان، وهو ما يؤكد مرة أخرى ياسر حسن عبد التواب جابر بقوله: "إن الجذر اللغوي للمواطنة هي مادة (و.ط.ن) والوطن المنزل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلته والجمع أوطان، وأوطان الغنم والبقر مرابطها وأماكنها التي تأوي إليها، والموطن مفعول منه ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن"⁽²⁾.

وهي في ترجمة للكلمة اللاتينية (Citizenship) والتي ارتبطت بالدولة القومية بالأساس. وعليه يمكن أن نؤكد أن مصطلح المواطنة الحديث بما يحمله من أبعاد سياسية وقومية، لم يكن

في اللغة العربية بل هو مصطلح دخيل على اللغة العربية، كانت تقصد به العرب قديما، المكان والمحل الجغرافي، وبعد مجيء الإسلام لم يتغير المفهوم وبقي يشير إلى الناحية الجغرافية ومن ذلك قول الله تعالى " ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة"⁽³⁾.

فالموطن هنا بمعنى المكان الذي دارت فيه المعارك والحرب، بل وهناك من نفى فكرة المواطنة في الدين الإسلامي واعتبرها من أسباب الاختلاف والفرقة، لأنها تقوم على العصبية والانتفاء لمقوم خارج مقوم الدين والعقيدة، يربط الإنسان بلغة أو هوية أو قطعة جغرافية متجاوزا بذلك أهم رابط ألا وهو رابط العقيدة والدين.

(ب) من الناحية الاصطلاحية:

بعد أن عرفت الإنسانية انتقالا تاريخيا وحضاريا وسياسيا من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المدنية والسياسية وظهور الدولة القومية، التي بنيت على القانون، هذا الأخير وضع لتحديد الحقوق والواجبات من اجل تنظيم العلاقات بين الأفراد فيما بينهم، وفيما بينهم وبين الدولة، من هنا تشكل مفهوم المواطنة وتحدد بصفته مفهوما سياسيا وقانونيا، ومنه فقد كثرت التعاريف والمفاهيم الاصطلاحية المحددة للمصطلح، حيث عرفت "المواطنة (على أنها) تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة. لها حدود محددة تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون"⁽⁴⁾.

وبالعودة إلى أهم الموسوعات والقواميس العالمية فإننا نجدتها تقترب من التعريف الذي يعد المواطنة علاقة بين الفرد ودولته مبنية على أساس القانون الذي يحدد بدوره الحقوق والواجبات في رقعة جغرافية معينة، ومن هذا المنطلق يمنح القانون للأفراد داخل الدولة كثير من الحقوق المحمية من طرفه، وهي حقوق ولدت مع الإنسان بالطبيعة، أو حقوق وضعت لتنظيم العلاقات بين الأفراد فيما بينهم، أو بينهم وبين دولتهم، ومن هذا فإن دائرة المعارف البريطانية تحدد المواطنة على أنها "علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتسبغ عليه حقوق سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالبا ما تستخدم كمرادف لها"⁽⁵⁾.

فحمل جنسية بلد ما لا يعني أن الفرد قد اكتسب صفة المواطنة، لأن العلاقة بين الفرد والوطن تتجاوز المادي إلى المعنوي، أي إلى كل ما يشكل الشعور والارتباط العاطفي بالوطن، من حيث الانتفاء والهوية واللغة والتاريخ وخاصة الدين، ولو أننا نجد المفهوم الأكثر تداولية في الفكر الغربي يركز على المواطنة السياسية والقانونية، والعلاقة بين الفرد ودولته في بعدها

السياسي، وربما يعود ذلك إلى ظهور القوميات ومحاولة إعلاء الجانب القانوني للدولة على الجانب الديني، وهو ما شهدته أوروبا بعد أن تخلصت من الحكم والسيطرة الكنسية والكهنوتية، وعليه تحدد موسوعة الكتاب الدولي المواطنة كما يلي: "هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليه بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"⁽⁶⁾.

فبقدر ما تبنى المواطنة في المجتمع الحديث على أساس القانون الذي يحدد الحقوق، بقدر ما تحدد الواجبات وهنا يشعر الأفراد بأنهم أعضاء في جماعة سياسية تطالبهم بالولاء ووضع القانون فوق كل اعتبار، ومن هنا بدت المواطنة منافسة للدين ولباقي الولاءات الأخرى، وتأكيداً لنفس المفهوم يقول علي الكوري، في دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة القومية أن "المواطنة بصفقتها مصطلحاً معاصراً تعريفاً للفظ (Citizenship) التي تعني كما جاء في دائرة المعارف البريطانية "علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، وبها تتضمن تلك العلاقة من واجبات وحقوق - متبادلة - في تلك الدولة متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات"⁽⁷⁾.

وإذا عدنا إلى تعريف علم الاجتماع نجد أن المواطنة قد عرفت في قاموس علم الاجتماع على أنها: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة"⁽⁸⁾.

فالمواطنة إذن مفهوم يتموضع بين المجتمع المدني والدولة، فهو الرابط بينهما من خلاله تحدد العلاقة التي تقوم على الحقوق والواجبات، وعليه فهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن غيره من التعاريف السابقة.

فالمواطنة تهدف إلى بناء الفرد الذي يحترم دولته ويضحى من أجلها، بل وهي التي تدفع الفرد إلى الإحساس بالانتماء والهوية.

ومن هنا ظهر مفهوم المواطن من حيث أنه فرد في المجتمع له حقوق وعليه واجبات يحددها القانون، ولقد نشأ هذا المفهوم مع انتصار الثورة الفرنسية 1789 على النظام الملكي، بحيث تحول الأفراد من مجرد رعايا لا حقوق لهم عند مسؤوليهم إلى مواطنين في ظل نظام ديمقراطي"⁽⁹⁾.

وعليه فالمواطن يرتبط بالوطن ويكل رموزه، بالإضافة إلى أن هذا المواطن يشارك غيره في هذه الوطنية فتنتج بالتالي المواطنة الإنسانية، من منطلق المشاركة والشعور بوحدة الانتباه، كما يتيح هذا المفهوم للمواطن المشاركة الفعلية في الدولة، من حيث هو عضو فيها، ومن بين ما يشارك فيه المواطن وضع القانون "الذي يضبط مسيرة الوطن في طريقه إلى المكان الأرفع، على اعتبار أن القانون هو أسمى تعبيراً عن إرادة الأمة، ويعتبر اختيار نظام الحكم المظهر الأول للمواطنة، حيث "أن البلاد التي استقامت فيها المواطنة بمفهومها الوطني والإنساني سارت الحياة فيها نحو الأسمى ولا حد للسمو"⁽¹⁰⁾.

من هنا نشأ في الغرب ما يعرف بالمواطنة السياسية، حيث أن الفرد يقدم فيها الولاء للدولة والقانون، وليس العرف أو العادات أو حتى الدين، لذا تحدد مفهوم المواطنة في الفكر الغربي على أنها: "الرابعة الاجتماعية والقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي" وهي المؤسسة الرئيسية التي تربط الأفراد ذوي الحقوق بمؤسسات الحماية للدولة"⁽¹¹⁾.

ولقد بدأ تجذير مفهوم المواطنة في الفرد الغربي منذ القديم، وزاد ذلك مع فجر العصر الحديث حيث: "يستعيز الفكر الغربي المعاصر في تحديده لمضامين المواطنة وبناء المواطن بجملة من النزعات المدنية_ كما يسمونها_ كبديل للأبعاد الحقيقية في صياغة وتشكيل وعي وضمير المواطن التي تجذرت في بقية الأمم على مدار التاريخ، وهذه الصفات المدنية مبتورة عن جذورها الثقافية والتاريخية والاجتماعية، وقبل كل ذلك الدينية إنها "اللطيف، حب الاختلاط، الشفقة، كبح النفس، التحمل، الثقة، الشعور بالواجب، الإحساس بالقدرة على التأثير السياسي القدرة على التعاون، احترام كرامة كل شخص وعقليته والاهتمام بالأشياء الجيدة الشائعة"⁽¹²⁾.

هذه هي المنطلقات التي بنيت عليها فكرة المواطنة في الفكر الغربي، هذا الأخير شهد صراع بين المعطيات المدنية والدينية، وهو صراع يعد استمراراً لصراع الدين ورجال اللاهوت مع العلم ورجاله، انتهى بإبعاد الكنيسة من الشؤون الاجتماعية والسياسية، وولادة المجتمع المدني الحديث، الذي فرض على الأفراد تقديم جميع الولاءات للوطن والدولة والقانون لا غير، ومن هنا بدأت عملية نزع الولاء المقدم للدين، وأدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بدولة المواطنة: "ففي دولة المواطنة جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، لا تميز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي... الخ"⁽¹³⁾.

وتقوم دولة المواطنة على مجموعة من المقومات التي تتجاوز الأبعاد الدينية والعرقية والقيمية، وحتى الاجتماعية هذه المقومات يلخصها لنا ياسر حسن عبد التواب فيما يلي:

"أولاً: المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الآخر ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

ثانياً: من أجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر على انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو ثقافتهم، أو وجه التنوع بين الأفراد والجماعات وعلى القانون أن يحمي وأن يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديلات على الحقوق المدنية والسياسية"⁽¹⁴⁾.

من هنا ندرك بأن مصطلح المواطنة قد عرف تطورات في التاريخ حيث ارتبط بالوطن والمواطن، كما ارتبط بالقانون المحدد للحقوق والواجبات، ومنه: "يعود مصطلح المواطنة لعصور مختلفة إذ تطرق إليه الإغريق في كتاباتهم... حيث يرجع أصل استعمال مفهوم المواطنة إلى الحضارتين اليونانية والرومانية، فقد استعملت المواطن (civis) والمواطنة (civities) في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني"⁽¹⁵⁾.

ولقد كانت المواطنة في الحضارة اليونانية حقاً وراثياً يقتصر على الأثينيين، بل ولقد استثنى من حق المواطنة الغرباء والنساء والأطفال والعبيد، ومنه لم يكن القانون الأثيني يمنح حق المواطنة لمجرد الإقامة فقط، ولقد امتد هذا المفهوم ليشمل الإقطاعيين فقط في العصور الوسطى، أي أن حق المواطنة لمن يملك الأرض فقط، بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية والسياسية للفرد، وبالتالي فالمواطنة لم تكن متاحة للجميع، بعد ذلك "تطور مفهوم المواطنة لتأثره بحدثين مهمين هما: إعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1776، والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية عام 1789، فكانت نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة من خلال ما جاء به إعلان الاستقلال من أن الناس جميعاً ولدوا متساوين وأن لهم حقوقاً أصيلة فيهم منذ خلقوا ورأى أن الشعب هو صاحب السيادة، وهو ما جاءت به الثورة الفرنسية، فأصبح أساس مفهوم المواطنة مبني على فكرة (الشعب صاحب السيادة) وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولاً، وكمواطن من أبناء الشعب ثانياً"⁽¹⁶⁾.

2- الدين والمواطنة في الفكر الغربي:

وبالعودة إلى العلاقة بين الدين والمواطنة، فإننا نعود إلى بدايات هذه العلاقة في الفكر الغربي، حيث وكما ذكرنا سابقاً "بدأ تشكل المواطنة في أوروبا بعد انحسار هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية في أوروبا، وتراجع توجيهها المباشر للحياة السياسية فيما يتعلق بحياة الناس هذا

الانحسار والتراجع جعل العلاقة بين الدولة أو الملك - في أوروبا - وبين الشعب أو السكان مباشرة مما جعل الشعب يشعر أن الدولة دولته، وأن له عليها حقوقاً كما أن الدولة ترى أن لها على هذا الشعب حقوقاً خاصة الضرائب... فضلاً عن سبب آخر مهم دفع الناس والدول إلى اتخاذ مبدأ المواطنة حلاً لمشكلاته، هذا السبب هو تعدد الشيع الدينية النصرانية... وشيوع الصراع والفتن بينها حيث (استمرت هذه الفتن حتى بلغت حداً من الشدة حمل الناس على أن يقبلوا ولو ببطء وتردد أن يتجاوزوا الاعتقاد الديني إلى مبدأ المواطنة، وأن يسلموا بمبدأ آخر وهو أن الاختلاف في العقيدة الدينية لا يحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة)⁽¹⁷⁾.

إن هذا النص يوضح بجلاء أن المواطنة ظهرت في ظل تراجع وانحسار لسلطة الكنيسة لصالح الدولة المدنية والسياسية، وخاصة بعد أن عرفت أوروبا صراعات طائفية بين مختلف الطوائف الدينية، وما سببته من فتن وحروب واقتتال، كل هذا دفع بالأفراد لأن يقدموا ولاءاتهم للدولة بدل الدين الممثل آنذاك في الكنيسة، ومن هنا ظهرت في أوروبا فكرة القومية والتي أرادت أن تجسد فكرة أساسية تتمثل في أن الاختلاف في العقيدة يمكن تجاوزه بجعل الأفراد يؤمنون بنفس الانتماء، وبالتالي تقديس الوطن والمواطن بدل العقيدة، هذا ما جعل الأفراد يقبلون على فكرة المواطنة لأنها الفضاء العام الذي يقبل بالاختلاف في العقيدة ويوحد الأفراد ضمن إطار جديد ألا وهو الدولة القومية ورموزها، من هنا يرى "علي خليفة الكوري أن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت في أوروبا هي التي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة:

- 1- بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة...
 - 2- المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة والشعب...نتج عنها الاعتراف بحقوق متبادلة...
 - 3- حكم القانون...
- كما يشير أحدهم إلى أساسين كبيرين من أسس المواطنة في العصر الحاضر وهما: المشاركة في الحكم من جانب، والمساواة بين جميع المواطنين من جانب آخر⁽¹⁸⁾.

لقد استطاعت فكرة المواطنة أن تقدم البديل للصراعات الدينية وأن تنقل فكر الفرد من مجال ضيق إلى مجال أوسع، حيث حملت الفرد من تقديم الولاء للدين والكنيسة إلى تقديمه إلى الدولة والقانون، والسبب في ذلك هو محاولة تجاوز الصراع بين الطوائف، كما أن القانون منح الحقوق للأفراد، وجعل منهم أعضاء مشاركين في الدولة لا أفراد تابعين، هذا التحول التاريخي في أوروبا

أدى إلى ظهور فكرة المواطنة التي ارتبطت بالدرجة الأولى بالدولة القومية، وحكم القانون، ونهاية السيطرة الكنسية على شؤون حياة الأفراد، ولقد أدت كل تلك المبادئ إلى الإيمان بحقوق المواطن داخل الدولة، بل والاعتراف المتبادل بين الدولة والفرد، حيث أقرت فكرة الحرية والمساواة وغيرها من الأفكار، بل وأصبحت متاحة للجميع، وهنا نشأ ميثاق حقوق المواطن والمواطنة.

ويمكن أن نذكر بعض المبادئ التي حددت حقوق المواطن في:

- المساواة بين المواطنين في ظل قومية وطنية واحدة على أساس الانتهاء لهذه الوطنية.
- امتلاك (المواطن) حقوق اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يتكفل بها النظام.
- تحمل المواطن واجبات تجاه الدولة والمجتمع، ضرائب، تجنيد، أعمال تطوعية... الخ.
- استحقاق المواطن أن يشارك بصورة ما في خدمة وطنه عبر المجال السياسي المباشر أو بالنيابة.

- الولاء من المواطن للوطن ولكل رمزياته نشيدا وعلما ولغة وأعرافا إلى درجة التضحية في سبيله" (19).

هذه هي المبادئ والمنطلقات التي شكلت فكرة المواطنة في الفكر الغربي، ونقلت الفرد والمجتمع من الإيمان بالولاء للدين إلى الولاء للوطن ورموزه، وأنهت فترة المجتمع الكنسي، لتنتقل أوروبا إلى المجتمع المدني العلماني متجاوزة بذلك لسلطة الكنيسة، مؤسسة للدولة القومية، التي أنهت الصراعات الطويلة والتاريخية داخل المجتمعات الغربية، وبشرت بالحدائث المعاصرة، والتي خلقت فضاء عمومي جديد.

3- المواطنة في الفكر العربي:

لقد بنيت المواطنة في الفكر الغربي على مفهوم الوطن وانتماء الفرد إليه سياسيا وقانونيا، فبعد أن عرفت أوروبا تحولا تاريخيا واجتماعيا وسياسيا، أصبح ولاء الفرد للدولة القومية، وليس لسلطة الكنيسة، وحدث أن اعترفت قوانين ودساتير الدول بحقوق وواجبات المواطن حيث "ركزت دساتير الدول الحديثة ونظمها على تحديد ملامح المواطنة وحقوقها وشروطها... ودرجت هذه النظم لفترات طويلة على تحديد مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة على ضوء منطلقات تستوعب مشارب الأمة ومنابع تفكيرها ومصادرها المرجعية المعتمدة تاريخيا وثقافيا ودينيا... أدى ذلك إلى تعدد وتباين في الوثائق السياسية والتربوية من مجتمع لآخر في تحديد مفهوم المواطنة الصالحة" (20).

فرغم أن معظم الدساتير قد بينت شروط المواطنة وحددت الحقوق والواجبات القانونية لمواطنيها، إلا أننا نلاحظ الاختلاف الكبير بينها في تحديد مفهوم المواطن وشروط المواطنة، وما هي الحقوق والواجبات التي يجب تنظيمها واحترامها من قبل الفرد والدولة، وبعد أن عرفت المجتمعات والدول تغيرات كبيرة بسبب مظاهر العولمة، ظهر مفهوم جديد للمواطنة، إنه المفهوم الذي يتجاوز كل المتغيرات والاختلافات والتنوعات الثقافية والاجتماعية والتاريخية والدينية لصالح الوحدة والشمولية، حيث سعت العولمة لفرض منطق جديد يؤمن بالمواطنة العالمية في محاولة لتفتيت الدولة القومية وزوال الولاءات التي يقدمها الفرد لأحد الثوابت سواء أكانت اجتماعية أم دينية، من هنا ظهر المواطن العالمي، الذي يرى في كل القضاة موطن، ويرى في كل فرد مواطن، وكان الهدف من هذا هو أزالته جميع الحدود والحواجز التي تعيق الفرد على تحقيق ذاته وحرية، ولو أن هناك من يرى في هذه المواطنة العالمية محاولة لتهديم الدين والهويات والاختلافات الثقافية التي تشكل الفرد داخل مجتمعه.

4- المواطنة والدين:

لقد كانت الوطنيات القومية تسعى إلى شحن الشعور بالانتماء إلى الوطن على حساب الممتنيات الأخرى، إلى درجة أنها زرعت في الأفراد روح التضحية لهذا الوطن ورموزه، وهو ما يعرف بالروح الوطنية، وفيها يقدم الفرد نفسه قربانا لوطنه مضحيا بنفسه من أجل أن يحمي رموزه، لقد حلت الوطنية اليوم مكان الدين وأصبحت توصف بالقدسية، أو المقدس الذي لا يجب أن تمس رموزه أو ترفض أو تلغى، لقد استغلت الوطنيات القومية تراجع الدين لتحل الوطنية دينا جديدا للإنسان العصر، بعد أن فككت إسهامه من المجتمع الكهنوتي وأدخلته في مجتمع مدني يعترف للفرد بالحقوق المدنية، ثم يطالبه بعد ذلك ببعض الواجبات، ولقد بنيت هذه المواطنة على أسس من القوانين والدساتير الوضعية التي رأى فيها الأفراد أنه بإمكانها أن تحقق طموحاتهم، وأن تحررهم من قيود الدين، من هنا حاولت المواطنة أن تحل مشاعر حب الوطن والتضحية من أجله، والموت في سبيله محل مشاعر الدين، كما أنها حاولت أن تدين بأن الولاء لا يقدم إلا لطرف واحد ووحيد، يقفان على طرفي نقيض، ألا وهما الدين والمواطنة.

وبداية فقد لوحظ أن كفة المواطنة بدأت تقوى، وفي المقابل بدأت تخف كفة الدين، من هنا بدأت الوطنيات في وضع مراسم وشعارات ورموز، حيث حاول أتباعها إحلال تلك الشعارات محل المبادئ والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد والتي استمدوها من مجتمعاتهم أو من عقيدتهم، وبدت الوطنية وكأنها دين جديد للإنسان عليه أن يقدم له الولاء وأن ينتصر لرموزه

وشعاراته.

ومن هنا نشأت رابطة في المجتمعات الحديثة بين الحاكم والمحكوم، ألا وهي رابطة المواطنة، تحدد العلاقات والحقوق والواجبات، بعيدا عن الدين وقيمه ومبادئه، وهو ما بنيت عليه جل أنظمة الحكم المعاصرة بما فيها الديمقراطية.

5- المواطنة والإسلام:

لقد جاء الإسلام بعقيدة وشريعة شاملة هدفها أن ترشد المسلم نحو طريق الاستقامة والقيم الفاضلة، وذلك في كل مجالات الحياة الفردية والاجتماعية، السياسية والاقتصادية، ولقد أسس الرسول صلى الله عليه وسلم دولة الإسلام التي بنيت على الحقوق والواجبات، كما بينت أحكام العلاقة بين المسلمين فيما بينهم، وبينهم وبين غيرهم، سواء من الذميين أو غير الذميين.

إن ارتباط المسلم بدينه الذي حدد له كل ما يحتاجه في الحياة، ويبيّن له كل ما يهيمه من أجل أن يقيم شريعة الله حيث حدد الإسلام الحقوق والواجبات التي إذا أحل بها الفرد اضطربت علاقته بربه، وبدينه وحياته، من هنا كان الإخلال بها يترتب عليه عقوبة، كما أن القيام بها يترتب عليه ثواب، ولقد انطلق الإسلام في بناء الفرد من الداخل والخارج، من العقيدة والشريعة، معتبرا الولاء والبراء الذي يجب أن يقدم يكون لله وفي الله، ولا يكون لبشر أو صنم أو رمز، من أجل إبعاده عن عقيدة الشرك، والوصول به إلى مبدأ الإخلاص، من هنا فإن مبدأ الولاية والمواطنة بين المسلمين وغيرهم لم تبنى على مبدأ المواطنة والوطن، لأن المسلم يعتقد أن جميع أرض الله ووطن، ومن هنا يزول تقديس الأرض والرمز والأشياء ليعلو تقديس الدين والولاء للعقيدة.

من هذه المنطلقات فقد حارب الإسلام القبلية والعصبية لما تقود إليه من خلاف وشقاق والابتعاد عن دين الله ولكن بعد أن ضعف المسلمون وانحطت حضارتهم وأصبحوا يغزون في أرضهم، ظهرت بينهم النزعات والانقسامات، بدأت الشعارات والأفكار الغربية تطفو وتتغلغل إلى كياناتهم وتوجه تفكيرهم وسلوكياتهم، "ففي العصر الحديث برز شعار الوطنية لدى المسلمين عربا وأتراكا... وتردد شعار المواطنة ولم يكن خافيا أن هذين الشعارين (الوطنية والمواطنة) مستوردا من الخارج وأنها من معطيات الحضارة الغربية الحديثة" (21).

6- علاقة المواطنة بقيم المجتمع:

من خلال المنطلقات السابقة في ضبط مفهوم المواطنة وتطورها عبر مراحل التاريخ، نصل إلى أنها شعارا ارتبط في ظهوره ونشأته بقيم ومنطلقات الحضارة الغربية، وقد توطد أكثر بعد أن تدعم بقيم العلمانية، من هنا فقد أصبح مفهوما مناقضا للدين وقيمه، بل يرى البعض أنه إذا

مالت كفة المواطنة مالت كفة الدين، وكأنها على طرفي نقيض، وبالتالي فقد اهتمت المواطنة بقيم جديدة ترتبط أساساً بالدولة والوطن ولا علاقة لها بالدين، وهنا وجدت الأنظمة الديمقراطية الليبرالية ضالتها، حيث اعتمدت على هذه القيم لتجسد مشروع المجتمع المدني المفصول عن الدين والكهنوت، إيماناً بأن القيم التي يجب أن تسود المجتمع هي قيم التحرر والمساواة وغيرها من القيم التي جاءت بها القوانين والديساتير، مخصصة للفرد من التسلط والشمولية والقهر والإكراه، كما أنها منحت الأفراد الحق في المشاركة في الحكم والسياسة والتأثير في المجتمع ثقافياً. والذي ينظر إلى المواطنة من هذا الجانب يرى فيها قيماً إيجابية يجب أن تسود، متجاهلاً الاختلافات بين الأفراد والمجتمعات، ومن هنا كان لا بد من الاحتكام إلى قيم مشتركة "تضبط حركة الجماعات وتؤطر مطالبها لذلك كان الحل لتحقيق مواطنة إيجابية هو (أن يكون المجتمع مستنداً إلى قاعدة من القيم المشتركة التي تتقيد بها كل الجماعات المؤسسة له، ويرى تالبوت بارسونز: أن المجتمع بالضرورة هو نظام أخلاقي مستند إلى الدين ويحصل مجتمع متعدد الثقافات مثل: أمريكا على تماسكه من حقيقة أن القيم اليهودية والمسيحية المعتمدة على الدين تم تأسيسها في البني الاجتماعية وغرسها ذاتياً في شخصيات الأفراد، إلى الحد الذي أصبح فيه طبيعياً اعتبار التزامات الفرد لأي من المجموعات الدينية أو للجماعات العلمانية الصورية متوافقة مع الأنماط المؤسسة للقيم، ولا يمكن للمجتمع أن يقوم من دون هذه الرابطة المشتركة للقيم المعتمدة على الدين" (22).

ومن هنا فإن قيم المجتمعات تختلف، ورغم ادعاء الغرب بقيم المواطنة والديمقراطية وإبعاد الدين إلا أن تلك القيم في الحقيقة متجذرة في الدين اليهودي المسيحي الذي بنيت عليه الحضارة الغربية ومبادئها وقيمتها، ومنه لا يمكن استبعاد الدين في خلق قيم إنسانية، كما لا يمكن اتهام الدين بأنه لا يكرس قيم المواطنة، بل يكرس قيم الشمولية والإقصاء.

إن الإيمان بالتنوع والتعدد هو منطلق الاعتراف بأن لكل دين ومجتمع قيمه ونظراته إلى قيم المواطنة والحرية والمساواة، ولا يمكن أن نسعى إلى إيجاد نموذج أو براديغيم وفرضه على العالم بمربر أن هذا النموذج حدائثي يجسد قيم التقدم ويقضي على الرجعية والتخلف والعنف، "لا شك في أن هناك من يخالف هذه الوجهة تحريزاً من إقحام الدين في قضية تستهدف إدماج أناس يتحلون أدياناً وثقافات مختلفة، حيث يرى بعض أصحاب هذه الوجهة أن الديمقراطية بقيمتها المشتركة كافية لتمثيل قاعدة ترتكز إليها المواطنة" (23).

لكن السؤال المطروح هو من يقول بأن قيم الديمقراطية واحدة ومشتركة، وإنسانية؟

إن الغرب يتعامل بمنطق مزدوج فيما يخص قيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، فاستبعاد الدين من طرف الحضارة الغربية وإقصائه من الحياة السياسية والمدنية وإحلال رموز جديدة وجعلها عقيدة يؤمن بها المواطن حتى يصبح مواطناً ليس معياراً على الوطنية، فالدين يحمل قيماً أبعد من ذلك، كما أن هذه القيم هي التي تحمل فعلاً البعد الإنساني.

إن نظرة الفكر الغربي إلى القيم التي يجب أن تسود جعله يؤسس لفلسفة المواطنة، والهدف هو تقديم الولاء المطلق لقيم هي بعيدة عن الدين، واعتبارها منطلق التقدم والتطور، وربما هذا ما دفع كثير من الدول التي خرجت من دائرة الشيوعية تسعى لأن تقتدي بالغرب، بل وحتى بعض الدول الإسلامية، "هذه الحقيقة - حقيقة أن المواطنة تشكل من القيم السائدة في المجتمع - بحيث يتجاوب معها الجميع، وتقوم هي برعاية الجميع حتى من غير إتباع تلك القيم هي التي جعلت عدداً من الباحثين في مسألة المواطنة في الإسلام يرفضون اتهام بعض المستشرقين مثل: (برنارد لويس) الذي يؤكد أن مفهوم المواطنة غريب تماماً على الإسلام بحجة أن لفظة مواطن بالمفهوم الغربي الذي يعني المشارك في الشؤون المدنية غير موجود في اللغة العربية"⁽²⁴⁾.

لقد نظر الفكر الغربي لفكرة المواطنة وأمن بأن قيم المواطنة هي القيم التي يستمدّها الفرد من المجتمع، وبالتالي فإن مصدرها هو المجتمع بقوانينه، أما الدين فلا يمكن أن يعد مصدرًا للمواطنة وقيمها، من هنا اعتبر كثير من المستشرقين أمثال برنارد لويس أن فكرة المواطنة غريبة عن الإسلام واللغة العربية، على اعتبار أن الإسلام لا يفصل بين الحياة الدينية والمدنية، كما لا يعترف بدور الفرد والمجتمع في الحياة، ولكن هناك من رد على هؤلاء المستشرقين موضحاً فكرة المواطنة في الإسلام، حيث اعتبروا أن لفظة "مسلم" في الإسلام تحمل في طياتها فكرة المواطنة حيث حدد الإسلام الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، فمفهوم المواطنة في الإسلام يرتبط بالدين، "بحيث يكون إسلام الشخص مؤهلاً إياه للتمتع بحقوق المواطنة،... إن مطابق الكلمة العصرية (مواطن) في المصطلح الإسلامي القديم هي كلمة (مسلم) وليس (مواطن) (ويرجع ذلك إلى أن هوية المجتمع الديني والسياسي في بدايات المجتمع الإسلامي كانت من المسلمات، حيث يتمتع الفرد بحكم كونه مسلماً بعضوية فورية وكاملة في المجتمع السياسي وبالمعنى الإيجابي، بل و(الجمهوري) للمواطنة النشطة، يحمل الحديث المشهور هذا المفهوم: (المسلمون ذمتهم واحدة، ويسعى بذمتهم أدناهم ومن حقر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) (رواه البخاري ومسلم) ويقول المعلق على البخاري بأن لفظة "المسلمين" تشمل نظرياً النساء والأطفال"⁽²⁵⁾.

ومنه يمكن أن نقول بأن المواطنة في حقيقتها وأصولها التراثية تعود إلى قيم وعقيدة ومبادئ كل أمة ومجتمع، وهي شعور يشعر به الفرد اتجاه أرضه ووطنه وقومه، الذين يشاركونهم في اللغة والتاريخ والدين، ومنطلقاتها هي المساواة في الحقوق والواجبات، وهي في الحقيقة في الإسلام أوسع منها في النظم الأخرى، لأن المسلم يشعر بأن جميع الأوطان ووطنه، وأن كل المسلمين إخوانه، كما أن الحقوق والواجبات المقدسة هي رابط بين الإنسان وربه قبل أن تكون بين الإنسان وأخيه الإنسان، كما أن المسلم يحترم دولته من منطلق أنها تريد تحقيق إنسانيته، بالإضافة إلى أن غير المسلمين أو أهل الذمة في أرض الإسلام لهم حقوق وعليهم واجبات، فهم مواطنون تحمي حريتهم الدينية ومصالحهم الاقتصادية أو المادية، دون ظلم، والتاريخ الإسلامي مليء بالأمثلة الشاهدة على ذلك، على خلاف المسلمين في أرض غيرهم فقد صودرت حرياتهم العقديّة واضطهدوا وعذبوا وشرّدوا.

والمواطنة اليوم تعرف نوع من التغير والتطور مسايرة بذلك التغيرات التي فرضتها العولمة، حيث بدأت تظهر المواطنة العالمية، وطفًا على السطح مفهوم المواطن العالمي الذي يتجاوز القوميات الضيقة، وظهر ما يسمى بالوطنية العابرة للقوميات، وبهذا يتأكد أن المواطنة ليست مجرد شعار يتغنى به البعض ليظهروا حبه للوطن وولائهم لرموزه، إن الوطنية هي احترام الإنسان كإنسان والإيمان بالتنوع الثقافي والحضاري، ورفض فكرة محاولة فرض نموذج قيم معينة واعتبارها القيم التي يجب أن تكونن وتعلم، وبالتالي ممارسة إقصاء الآخر وعدم الاعتراف بقيمه ووجوده.

7- عوامل نشوء مبدأ المواطنة:

ومن هنا فمفهوم المواطنة يختلف من منظومة فكرية إلى أخرى تخضع بالدرجة الأولى إلى الميراث الاجتماعي والديني العقدي، وإن كانت المواطنة قد برزت أكثر في العصر الحديث، فذلك يعود لمجموعة من العوامل، حيث "ارتبط إعادة الاكتشاف الحديث لمبدأ المواطنة أساساً بعوامل تاريخية ثلاث: أولها بروز الدولة الوطنية، وثانيها توسيع نطاق المشاركة السياسية، وثالثها سيادة القانون"²⁶.

وهذه العوامل الثلاث هي التي ساهمت في ظهور الديمقراطية الليبرالية، وظهور ما يسمى بالمجتمع المدني، الذي أصبح فيه الأفراد يقدمون الولاء للوطن والأرض وبعض الرموز بدل الدين والعقيدة، وقد زادت المواطنة من توطين مبادئها بعد الثورة الفرنسية والإيمان بحقوق الأفراد ودورهم في المشاركة السياسية داخل الدولة، وعليه فقد كانت تلك العوامل الثلاث

بمثابة "المحطات الأساسية التي انبثقت عنها الديمقراطية الليبرالية في الغرب، وهي أيضا المسار التاريخي لانبثاق المجتمع المدني التي حققت قفزتها النوعية الفريدة بعد انتصار الثورة الفرنسية لتصبح السمة المميزة لعالم الغرب في مساراته التنموية وخطاه السريعة جدا نحو التقدم والرقي المذهل"²⁷.

أما بالنسبة للإسلام والدول الإسلامية الحديثة فإنه من منطلق التزامن التاريخي للغرب رغم التخلف الذي أصاب العالم الإسلامي، فإننا نلاحظ أن مصطلح المواطنة دخل على الدولة العثمانية في مصطلح "وطن" وتزامن ذلك مع دخول الحدائث الأوروبية للدولة العثمانية، ومنه فأول مرة "استخدمت فيها كلمة وطن كانت في فرمان سلطاني هو خط (كلخانة) سنة 1839 حيث ورد مصطلح وطن في موقعين :

الأول: عندما تحدث الخط عن الإنسان العثماني الذي تتزايد غيرته يوما فيوم على دولته وملته ومحبه لوطنه.

والثاني: عندما اعتبر مهمة العساكر هي المحافظة على الوطن.

وهذه هي المرة الأولى التي يشير فيها المسلمون إلى الوطن، وليس إلى الأمة، والتاريخ الإسلامي حافل باستخدام مصطلح "الأمة الإسلامية، وقد رفض هذا الاتهام باحثون عرب بينوا أن هناك لفظة تحمل مضمون المواطنة من حيث هي حقوق وواجبات بين عناصر المجتمع، هذه اللفظة هي (مسلم)"⁽²⁸⁾.

إن إسلام الفرد في الدولة الإسلامية المستند عن الدين يعني تمتعه بحقوق وقيامه بواجبات، من هنا فإن الإسلام يتجاوز النظرة الضيقة للوطن والمواطنة والوطنية، وقد استخدم الفقهاء لفظة وطن للدلالة على البقعة الجغرافية خاصة الأرض المفتوحة أو التي بها مسلمون، من هنا فقد استخدموا مصطلح "دار الإسلام" وعليه كانت المواطنة في الإسلام علاقة بين الفرد والدولة قائمة على الحقوق والواجبات.

وإذا جردنا مفهوم المواطنة من الاستخدامات الأيديولوجية، فإننا نستطيع أن ندرك بأن كل قانون وكل نظام حكم وكل دين يشير إلى المواطنة الإيجابية محمدا عناصرها الأساسية، ولذا لا نستطيع أن نصف قانون دون الآخر أو دين دون آخر بأنه مع أو ضد المواطنة والوطنية.

8- عناصر المواطنة:

"إن المواطنة ترتبط بشبكة من الحقوق والواجبات، ولكي تنشأ هذه المواطنة لابد من توفر العناصر التالية:

موقف الدين من فلسفة المواطنة _____ د. عبد الغني بوالسكك

- 1- دولة أو نظام حاكم يستند إلى قانون ضابط لحركة الدولة.
- 2- مواطنون تتحد أو تتعدد انتباهاتهم.
- 3- أرض أو وطن يعيشون عليها ويتبادلون الحقوق والواجبات فتنشأ علاقة بين تلك العناصر عند قيام كل عنصر بدوره⁽²⁹⁾.

هذه هي العناصر المحددة لفعل المواطنة، إنها عناصر متضمنة في كل قانون وكل نظام بالإضافة إلى الإحساس والشعور بالانتماء أو الهوية، وتحمل مسؤوليات معينة، والقبول بالقيم الاجتماعية والسياسية للمجتمع.

"إن المواطنة مفاعلة - أي تفاعل - بين الإنسان المواطن وبين الوطن الذي ينتمي إليه ويعيش فيه، وهي علاقة تفاعل لأنها علاقة بين طرفين وعليها العديد من الحقوق والواجبات، فلا بد لقيام المواطنة أن يكون انتماء المواطن وولائه كاملين للوطن الذي يحمي عقيدته يحترم هويته ويؤمن بها وينتمي إليها ويدافع عنها بكل ما في عناصر هذه الهوية من ثوابت اللغة والتاريخ والقيم والآداب العامة، والأرض التي تمثل وعاء الهوية والمواطنين وولاء المواطن لوطنه يستلزم البراء من أعداء هذا الوطن طالما استمر هذا العدا⁽³⁰⁾.

من هنا يرتبط الفرد فعلا بالوطن متجاوزا الارتباط المادي إلى الشعور بالهوية والانتماء إليه، فيقدم له كل التضحيات، بل وقد يموت من أجله، ليس فقط لأنه وطنه بل لأن دينه يدفعه للدفاع عنه وحمايته، فتفقد بالتالي هنا الوطنية صفتها القومية والعصبية لتصبح واجب ديني يتبناه الفرد من أجل أن يرضي ربه، وينطلق هذا الشعور بالواجب من الحصول على حقوق يمنحها الوطن للمواطن، وهنا يمكن أن نؤكد على حقيقة تقول أن المواطنة الغربية قد انبنت على منطلقات قومية وعصبية من لون وجنس وعرق، بينما في الإسلام فقد انبنت على الدين والعقيدة. من هنا يمكن الكلام على الوطنية، هذا المصطلح الذي أسيء استخدامه في كثير من الأدبيات وأوقعه البعض في فخ الأيدولوجيا من أجل نشر فكرة معينة أو الدفاع عن قيم معينة، إن الوطنية في حقيقتها تعني المواطنة وهما "لفظتان مرتبطتان ببعضهما في الجذر اللغوي وفي الدلالة فالمواطنة انتساب جغرافي أي انتساب إلى أرض معينة والوطنية بحسب لفضها تعني الانتساب إلى المكان الذي يستوطنه الإنسان"⁽³¹⁾.

وبالرغم من ذلك فإن المواطنة قد ارتبطت بالمكان الجغرافي، بينما الوطنية فقد ارتبطت بالشعور، وهنا يقول ياسر حسن عبد التواب جابر، في كتابه: "المواطنة في الشريعة الإسلامية" أن "الوطنية عاطفة تعبر عن ولاء المرء لبلده فالوطنية تأتي بمعنى حب الوطن في إشارة واضحة إلى

مشاعر الحب والارتباط بالوطن... فحب الوطن غريزة متأصلة في النفوس تجعل الإنسان يستريح إلى البقاء فيه، ويحن إليه إذا غاب عنه، ويدافع عنه إذا هوجم ويغضب له إذا انتفض⁽³²⁾.

ويذهب ياسر حسن عبد التواب جابر إلى التأكيد على أن فكرة الوطنية في الفكر الغربي المعاصر قد أصبحت مذهباً فكرياً يؤمن بمبادئ الولاء والانتفاء للمذهب لا للدين، من أجل خلق قوميات تتبنى الفكر السياسي بدل الولاء للعقيدة والدين، وقد استطاعت فعلاً أن تربي الشباب على ذلك، بل وتصبح ديناً مقدساً لا يمكن المساس برموزه المطلقة، وأدى ذلك إلى طغيان العصبية وتراجع الدين، حيث "وضعت الوطنيات على مرور الزمن مراسم لتحقيق ذلك لتضاهي مراسم الدين، هذه الوطنية هي التي أنجبت المواطنة بمفهومها الغربي، والتي تمثلت في علاقة بين الحاكم والسكان من حيث تبادل الحقوق والواجبات، بناء على الرابطة الوطنية بعيداً عن الدين، فالوطنية بالمفهوم الغربي تعني تقديم الولاء إلى الوطن على أي ولاء كان، سواء كان عقيدة أو عرف، والولاء للوطن يسعى الولاء لبقعته الجغرافية ولجماعته من الناس ولإشارته كالعلم والنشيد الوطني...."⁽³³⁾.

ومن نتائجها التنازل الذي قدمه الأفراد أمام القوميات الوطنية عن كثير من مبادئهم وقيمهم حيث أصبحت أساس الانتفاء، بل وحاولت الوطنيات القومية الحديثة أن تصهر كل المذاهب والعقائد والملل في بوتقة واحدة إلى درجة أن فرضت على مواطنيها تقديم تنازلات كبرى من أجل الانتفاء إليها والدفاع عنها، وربما هو ما رفضه الإسلام كدين، حيث نظر لهؤلاء على أنهم يريدون أن يحلوا دين جديد للإنسان مكان الدين الرباني، فنراه حارب هذه الأفكار والمفاهيم، وبالمقابل سعى لإرساء مفهوم يتماشى مع العقيدة والدين، لأن "هذا التوجه يتناقض مع طبيعة الإسلام عقيدة وشريعة، فالعقيدة الإسلامية هي المنظار الذي يرى من خلاله المسلم القيم والأفكار والمذاهب، مما وافق العقيدة يقبله وما خالفها يتخلص منه وينبذه، والوطنية كمذهب فكري يقدم الولاء للوطن أو التراب على الولاء للعقيدة، يرفضها الإسلام شكلاً ومضموناً، فالانتفاء إلى الإسلام لا بد أن يعلو كل انتفاء"⁽³⁴⁾.

ومن هنا فقد رفض الإسلام الوطنية بالمفهوم الغربي، ليؤكد على الانتفاء العقدي، رافضاً تقديس الأرض ورموز الوطن وإحلالها محل مبادئ الدين والعقيدة، من أجل أن يعلو بفكر وروح وشعور الإنسان عن المادة، ويتجاوز بالتالي النظرة العصبية والمذهبية، لأن الوطن الذي لا يستطيع فيه المسلم أن يمارس عقيدته وعبادته يفقد معناه ولو أننا نستطيع أن نؤكد بأن الوطنية

والمواطنة إذا لم تتعارض مع الدين عقيدة وشريعة فلا يمكن رفضها، بمبرر أنها أفكار أو مفاهيم غربية، لأن الإسلام كدين شامل لكل مجالات الحياة ومعالج لكل مشاكل الإنسان قد سبق إلى إرساء فكرة الحقوق والواجبات، وحقوق الإنسان، والمواطنة والوطنية.

الهوامش:

- 1- ياسر حسن عبد التواب جابر، المواطنة في الشريعة الإسلامية، مصر، دار الكتب المصرية، ط1، 2011، ص 21.
- 2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 3- سورة التوبة، الآية: 25.
- 4- ياسر حسن عبد التواب جابر، المواطنة في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 22.
- 5- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 6- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 7- علي خليفة الكوري، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، عدد 02، 2001، ص 66.
- 8- محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د ط) 2006، ص 56.
- 9- فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميا، بيروت، (د ط) 2001، ص 87.
- 10- علي خليفة الكوري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ص ص، 35، 36.
- 11- Patrick John. I The Concept Of Citizenship In Educational Resources , Information Center , Eric ; Ed. 432532, 1999, file. II A, p.8, 12.
- 12 - kahne jand , westheim.er.Jin the Service of what ? the politics of Service. Learning phidelta. Kappan.77(9) 1996 , p p, 9 ,593.
- 13- سامح فوزي، المواطنة، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2008، ص 07.
- 14- ياسر حسن عبد التواب جابر، المواطنة في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 23.
- 15- المرجع نفسه، ص 24.
- 16- المرجع نفسه، ص 25.
- 17- عبد الرحمان الزبيدي، فلسفة المواطنة، ص ص 06_07 . kelab pedia. Com.
- 18- عبد الرحمان الزبيدي، فلسفة المواطنة، ص 07 . kelab pedia. Com.
- 19- عبد الرحمان الزبيدي، فلسفة المواطنة، ص 08 . kelab pedia. Com.
- 20- عثمان بن صالح العامر، المواطنة في الفكر الغربي المعاصر، دراسة نقدية من منظور اسلامي، مجلة جامعة دمشق، العدد1، م 19، 2003 ص 224.
- 21- عبد الرحمان الزبيدي، فلسفة المواطنة، ص ص 05، 06 . Kelab pedia. com.
- 22- عبد الوهاب الأفندي - إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية- مجلة المستقبل العربي، عدد 02، 2011 ص 152.
- 23- المرجع نفسه، ص 152.
- 24- عبد الوهاب الأفندي - إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية_ مرجع سابق، ص 144.
- 25- انظر عبد الوهاب الأفندي إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية، مرجع سابق، ص 145.
- 26- علي خليفة الكوري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 25، 26.
- 27- العيادي صونية، المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية، جدلية المفهوم والممارسة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، الجزائر العددان الثاني والثالث، جانفي، جوان 2008، ص 13.

- 28- ياسر حسن عبد التواب جابر، المواطنة في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق ص ص 27-28.
 29- المرجع نفسه، ص 31.
 30- ياسر حسن عبد التواب جابر، المواطنة في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق ص 32.
 31- المرجع نفسه، ص 185.
 32- المرجع نفسه، ص 186.
 33- ياسر حسن عبد التواب جابر، المواطنة في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق ص 187.
 34- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

Religion position of the philosophy of citizenship

Dr. Abdelghani BOUSSEKEK*

Abstract:

The meaning of citizenship is linked to the individual, which in turn is linked to the homeland in all its dimensions, The individual cannot be detached from the homeland. Although he can exceed the borders of the homeland to become a global citizen. We cannot be able to reach this noble dimension of citizenship unless we were able to create a public space where all determinants narrow down in favor of global determinants. Among starting points that determine the concept of citizenship and the actual practice is religious and political perspectives. Citizenship is not seen as a narrow view by religion, which is limited to the geographical borders of the homeland, symbols such as flag, or national anthem, but it believes in universality, Humanity and cosmic. Hence, religion can be starting points in the foundation of the global citizen. Whereas there are those who believe that citizenship is limited to the boundaries of political and geographical affiliation. Thus, the quest to reach a global citizen means the practice of violence and force of human against human. We must believe in multiculturalism, cultural and political.

Keywords: citizenship, religion, the West, Islam, society, the individual, ethics

*Maître de conférence "A" Département de Philosophie - Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Batna 1 LHadj Lakhdar ALGERIE.